

سبر أغوار السوق الموازية

العمليات غير المسؤولة لنقل الأسلحة الصغيرة

تكمن القضية المحورية التي يتناولها هذا الفصل أنه حتى حينما تتم عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها بموجب تصاريح رسمية، فإنها لا تكون بالضرورة شرعية أو مسؤولة. فقد تنتهك عمليات النقل المصرح بها رسمياً القانون الدولي والقواعد والأعراف المتفق عليها - بما في ذلك الأعراف القانونية الخاصة باحترام حقوق الإنسان أو المتعلقة بالنزاع الدولي. وقد تكون عمليات نقل الأسلحة أيضاً غير مسؤولة نظراً لوجود خطر داهم من تحويل وجهتها لمستفيدين غير مصرح لهم رسمياً بذلك. ومن ثم فإن الفصل يدافع بأن العمليات غير الشرعية لنقل الأسلحة تشمل عمليات النقل التي تصرح بها الحكومات إلى بلدان لديها سجل مؤكد بالأدلة لانتهاكات حقوق الإنسان، إلى أولئك المنخرطين في صراع مسلح، وإلى أولئك الذين يكتفون بالتعامل معهم خطر داهم من تحويل وجهتهم. وتحول المعدلات المنخفضة للإفصاح العام عادة دون أن تتمكن من تحديد ما إذا كانت الدول المصدرة قد تصرفت بشكل مسؤول عندما صرحت بنقل شحنات الأسلحة الصغيرة إلى بلدان تشكل مثل هذه الأخطار المتفاقمة.

ويشير هذا الفصل بصورة خاصة إلى المسؤولية الملقاة على عاتق الدول بضرورة منع عمليات نقل الأسلحة المعرضة لخطر إساءة الاستخدام. ويعرض هذا الفصل، استناداً إلى تحليل أجراه مسح الأسلحة الصغيرة عام ٢٠٠٤، أمثلة عديدة لعمليات نقل أسلحة جرت بتصريح حكومي رسمي يمكن أن تعتبر غير مسؤولة لأن الحكومة التي صرحت بها كانت تعلم (أو كان ينبغي لها أن تعلم) بوجود ظروف تشكل خطراً كبيراً لإساءة استخدامها (انظر الفصل ٤ الخاص بالضوابط المفروضة على عمليات نقل الأسلحة). كما يقوم الفصل بتحديث وضبط المقياس السنوي لتحديد مدى شفافية عمليات الاتجار في الأسلحة الصغيرة. إذ لا بد أن تتسم الحكومات بالشفافية للمساعدة على توضيح ما إذا كانت صادراتها «شرعية» فعلاً أو «غير شرعية». ويؤكد مقياس هذا العام أن الشفافية مازالت متدنية في العدد من البلدان، ويشير الفصل إلى مجالات التحسين المحتملة.

ومن بين النتائج الرئيسية التي توصل إليها الفصل، نورد ما يلي:

- وقام ما لا يقل عن ٦٠ دولة بما مكن تفسيره بصورة معقولة بأنها عمليات غير مسؤولة لشحن أسلحة إلى ٣٦ بلداً خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤.
- وتظهر عمليات نقل الأسلحة التي تم تغيير وجهتها والتي وصلت إلى عدة مئات الآلاف من الأسلحة الصغيرة نقلتها الولايات المتحدة إلى العراق وعشرات الآلاف من طلقات الذخيرة من قوات حفظ السلام الجنوب أفريقية في بوروندي منذ عام ٢٠٠٣، وجود حاجة واضحة إلى المزيد من الخضوع إلى المساءلة والإجراءات الاحترازية لضمان ألا تؤدي الجهود الرامية إلى حل الصراعات إلى تأجيلها دون قصد.
- يتم انتهاك قرارات حظر الأسلحة التي تصدرها الأمم المتحدة والمُلزمة قانونياً لجميع أعضاء الأمم المتحدة، بصورة معتادة على نطاق واسع وفي ظل التمتع بالحصانة من التعرض للعقاب، باعتبارها مصرح بها رسمياً من الحكومة، ولكن العمليات السرية لنقل الأسلحة التي جرت في عام ٢٠٠٦ إلى لبنان والصومال والسودان توضح المسألة بجملة.
- كان أكبر المصدرين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (من تبلغ قيمة صادراتهم سنوياً ما لا يقل عن ١٠٠ مليون دولار) وفقاً للبيانات والتقديرات التي كانت متاحة عام ٢٠٠٤ - هم الولايات المتحدة وإيطاليا وألمانيا والبرازيل والنمسا وبلجيكا والصين. وكان أكبر المستوردين (من تبلغ قيمة واردتهما سنوياً ما لا يقل عن ١٠٠ مليون دولار) هم الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة العربية السعودية ومصر وفرنسا وهولندا.
- ووفقاً لمقياس شفافية الاتجار في الأسلحة الصغيرة لعام ٢٠٠٧، فإن أكثر مصدرى الأسلحة الصغيرة اتساماً بالشفافية هم الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا والنرويج والمملكة المتحدة وألمانيا. وأقلها التزاماً بالشفافية هم بلغاريا وكوريا الشمالية وجنوب أفريقيا.

الإطار ٣-١ تعريفات المصطلحات الأساسية

يمكن تمثيل السوق العالمية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها على هيئة دائرتين متداخلتين (انظر الشكل ٣-١).

عمليات نقل الأسلحة المصرح بها رسمياً هي العمليات التي تصرح بها حكومة واحدة على الأقل.

عمليات النقل غير المسؤولة والتي يطلق عليها أيضاً عمليات النقل في السوق الموازية، هي العمليات التي تصرح بها إحدى الحكومات ورغم ذلك فإن شرعيتها مشكوك فيها، على الأقل من منظور القانون الدولي (وجود خطر كبير لإساءة الاستخدام)، أو تعد غير مسؤولة من نواحٍ أخرى (هناك خطر كبير من تحويل وجهتها إلى مستفيدين غير مصرح لهم بذلك).

تعد عمليات النقل غير الشرعية مرادفة لعمليات النقل في السوق السوداء. ويشير كلا المصطلحين إلى عمليات النقل التي لم تصرح بها أي حكومة.

تشمل عمليات النقل غير الشرعية عمليات النقل غير المسؤولة وغير القانونية (السوق الموازية/ السوداء).

عمليات النقل الخفية هي تلك العمليات التي تخفي الحكومات ضلوعها فيها وذلك غالباً، وليس دائماً، لأنها غير شرعية.

الشكل ٣-١: تحديد أماكن العمليات غير المسؤولة لنقل الأسلحة

دائرة كبيرة: عمليات نقل الأسلحة المصرح بها رسمياً

دائرة صغيرة: عمليات غير شرعية لنقل أسلحة

منطقة تقاطع بين الدائرتين: عمليات غير مسؤولة لنقل الأسلحة/ سوق متوازٍ

جزء مظلل باللون الأسود: عمليات غير قانونية لنقل أسلحة/ سوق سوداء.

جزء أبيض: عمليات قانونية لنقل أسلحة (مصرح ها رسمياً ومسؤولة)

ملاحظة: لا يهف هذا الشكل إلى التعبير عن النسب المحددة.

مقياس شفافية تجارة الأسلحة الصغيرة ٢٠٠٧:

ملاحظات

* كبار المصدرين هي تلك البلدان التي تصدر ما لا يقل قيمته عن ١٠ ملايين دولار من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها سنوياً، وفقاً لقاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية - للأمم المتحدة، ويشمل مقياس عام ٢٠٠٧ جميع البلدان التي كانت في عداد كبار المصدرين مرة واحدة على الأقل في تقاريرها التي تغطي الأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٤. وبالنسبة لكبار المصدرين عام ٢٠٠٤، انظر الملحق ٣ في هذا الفصل على عنوان الموقع www.smallarmssurvey.org/year2007.html، وبالنسبة لعام ٢٠٠٣، انظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٦)، والصفحة ٦٨-٧٣، وبالنسبة لعام ٢٠٠٢، انظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٥)، الصفحات ١٠٢، ١٠٥ (بالنسبة لعام ٢٠٠١، انظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٤)، الصفحات ١٠٣-١٠٦).

نظام تسجيل النقاط

- الالتزام بالمواعيد الزمنية (١.٥ نقطة إجمالاً). تسجيل النقاط يستند فقط إلى البيانات الوطنية لتقرير تصدير الأسلحة: نشر تقرير الأربعة والعشرين شهراً الماضية (حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧) (٠.٥ نقطة): المعلومات متاحة بطريقة ملائمة زمنياً (وكأسلوب بديل، تحتسب نقطة إذا كان خلال ٦ أشهر من نهاية العام، أو ٠.٥ إذا كانت خلال عام).
- فرص الوصول (نقطتان إجمالاً): المعلومات من خلال شبكة الإنترنت على Comtrade التابعة للأمم المتحدة (نقطة واحدة): متاحة بإحدى لغات الأمم المتحدة (٠.٥ نقطة): (نقطة واحدة)
- الوضوح (٥ نقاط إجمالاً): يشمل رفع التقارير المعلومات المستقاة من المصدر (نقطة واحدة): الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي يمكن التمييز بينها وبين أنواع الذخائر الأخرى (نقطة واحدة) الوصف التفصيلي المدرج للأسلحة (نقطة واحدة): يشمل الإبلاغ المعلومات الخاصة بأنواع المستخدمين النهائيين (الجيش، أو الشرطة، أو غيرها من قوات الأمن، أو المدنيين، أو تجار التجزئة المدنيين) (نقطة واحدة).
- الشمول (٦.٥ نقطة إجمالاً): يغطي الإبلاغ: الصفقات التي يكون مصدرها الحكومة وكذلك الصناعية المصدر (نقطة واحدة): الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المدنية والعسكرية (١.٥ نقطة): المعلومات الخاصة بعملية إعادة التصدير (نقطة واحدة): المعلومات الخاصة بقطع غيار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (نقطة واحدة): المعلومات الخاصة بـذخائر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (نقطة واحدة): تقارير موجزة عن قوانين التصدير ولوائحه والالتزامات الدولية الخاصة به (نقطة واحدة):
- المعلومات الخاصة بعمليات التسليم (٤ نقاط إجمالاً): تم تصنيف البيانات حسب نوع الأسلحة قيمة الأسلحة التي تم شحنها (نقطة واحدة)، كمية الأسلحة التي تم شحنها (نقطة واحدة)، وحسب البلد ونوع الأسلحة (قيمة شحنة الأسلحة (نقطة واحدة)، كمية شحنة الأسلحة (نقطة واحدة)).
- المعلومات الخاصة بالتراخيص الممنوحة (٤ نقاط إجمالاً): تم تصنيف البيانات حسب نوع الأسلحة (قيمة الأسلحة المرخصة (نقطة واحدة)، كمية الأسلحة المرخصة (نقطة واحدة))، وحسب البلد ونوع الأسلحة (قيمة الأسلحة المرخصة (نقطة واحدة)، وكمية الأسلحة المرخصة (نقطة واحدة)).
- المعلومات الخاصة بالأسلحة المرفوض ترخيصها (نقطتان إجمالاً): تم تصنيف البيانات حسب نوع الأسلحة (قيمة الأسلحة المرفوض ترخيصها (٠.٥ نقطة)، كمية الأسلحة بموجب الترخيص المرفوض (٠.٥ نقطة))، وحسب البلد ونوع الأسلحة (قيمة الرخصة المرفوضة (٠.٥ نقطة)، كمية الأسلحة بموجب الترخيص المرفوض (٠.٥ نقطة)).

ملاحظة ١: يستند المقياس إلى أحدث تقارير تصدير الأسلحة الخاصة بكل بلد، والتي أصبحت متاحة علناً اعتباراً من ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ و/ أو وفقاً لبيانات الدوائر الجمركية عام ٢٠٠٢ المستقاة من Comtrade التابعة للأمم المتحدة. ولم يتم إدراج التقارير الوطنية التي نشرت منذ ما يربو ٣٠ شهراً قبل ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

ملاحظة ٢: وفقاً للبيانات (هـ)، (و)، (ز) لا تمنح أي نقاط لعدد الشحنات أو عدد التراخيص الممنوحة أو المرفوض منحها، حيث إن هذه الأرقام لا تغطي سوى معلومات ضئيلة عن حجم التجارة. ويتم تصنيف البيانات حسب نوع الأسلحة إذا كانت حصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة محدد ضمن إجمالي تجارة الأسلحة الصغيرة بالبلاد (س في المائة من إجمالي قيمة صادرات الأسلحة تتكون من أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة: وس من عدد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تم تصديرها إجمالاً). ويتم تصنيف البيانات حسب البلد ونوع الأسلحة إذا توافرت معلومات عن أنواع الأسلحة التي تم نقلها إلى دول مستفيدة بشكل فردي (س من الأعداد × س من قيمة الأسلحة الصغيرة التي تم تسليمها إلى أحد البلدان بالدرار).

ملاحظة ٣: وفقاً للبيانات (هـ)، (و)، (ز)، يعني «نوع الأسلحة» فئات الأسلحة الأوسع (أي «الأسلحة الصغيرة» في مقابل «المركبات المدرعة» أو «صواريخ جو جو»). وليست المواصفات المحددة للأسلحة («بنادق هجومية» في مقابل «بنادق صيد»).

ملاحظة ٤: تفيد حقيقة أن المقياس يستند على مصدرين - بيانات الدائرة الجمركية (وفقاً لما يتم إبلاغه القاعدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية التابعة للأمم المتحدة) والتقارير الوطنية لتصدير الأسلحة - الدول التي تنشر البيانات بكل الشكلين، لأن ما لا تنشره في أحد أشكال الإبلاغ قد تنشره في الشكل الآخر. ويتم إضافة النقاط المحققة من كل مصدر من المصدرين. ومع ذلك، يبدو بوضوح أن النقاط تحتسب مرتين) فمثلاً إذا قدم أحد البلدان كل من البيانات الجمركية وتقارير التصدير بإحدى لغات الأمم المتحدة، فإنه يحصل على نقطة واحدة مقابل هذا تحت بند «فرص الوصول»، وليس أكثر).

- أسبانيا تقدم تقريرها علناً عن صادرات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كملحق لتقرير صادراتها من الأسلحة. ويضم التقرير معلومات عن كل من الرخص الممنوحة (يتم تحديد الحجم حسب البلد ونوع الأسلحة) وحسب عمليات التسليم الفعلية (يتم أيضاً تحديد الحجم حسب البلد ونوع الأسلحة). وهي تغطي فقط دول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومن ثم فهي تغطي عدداً محدوداً جداً من الصفقات وبناء على ذلك يتم منح أسبانيا جزءاً فقط من النقاط على التراخيص وعمليات التسليم. وتقدم دول أخرى من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقاريرها علناً، ولكن بشكل منفصل عن تقارير تصدير الأسلحة. وعليه لا يؤخذ ذلك في الاعتبار في المقياس.
 - التقرير الوطني لصادرات أسلحة النمسا (النمسا، ٢٠٠٦)، هو مطبوعة تضم البيانات التي قدمتها للنشر في التقرير السنوي للاتحاد الأوروبي الذي يغطي صادرات عام ٢٠٠٤ (الاتحاد الأوروبي، ٢٠٠٥).
 - التقرير الوطني الأحدث لصادرات الأسلحة في كندا (كندا، ٢٠٠٣) تم نشره منذ أكثر من ٣٠ شهراً قبل الموعد النهائي لمقياس ٢٠٠٧ ومن ثم لم يدرج.
 - يغطي مقياس عام ٢٠٠٧ التقارير المقدمة قبل استقلال الجبل الأسود في حزيران/يونيه (هيئة الإذاعة البريطانية، ٢٠٠٦ ب).
 - لم تنشر بلجيكا أي تقارير وطنية عن تصدير الأسلحة منذ عام ٢٠٠٢، لأنه تم إضفاء طابع إقليمي على الرقابة على الصادرات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (للمزيد من التفاصيل، انظر 12-3-2004.walloniampp.ww) ومن ثم فقد استند حساب النقاط على البيانات الجمركية المقدمة فقط.
 - تم نشر التقرير الوطني الأحدث لصادرات الأسلحة في جنوب أفريقيا (جنوب أفريقيا، ٢٠٠٣) منذ ما يربو على ٣٠ شهراً قبل الموعد النهائي لمقياس عام ٢٠٠٧ ومن ثم لم يدرج.
- المصدر: أستراليا (٢٠٠٦): النمسا (٢٠٠٦): البوسنة والهرسك (٢٠٠٥): جمهورية التشيك: فنلندا (٢٠٠٤): فرنسا (٢٠٠٥): ألمانيا (٢٠٠٦): إيطاليا (٢٠٠٥): هولندا (٢٠٠٥): المبادرة النرويجية الخاصة بعمليات نقل الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٧): النرويج (٢٠٠٦): البرتغال (٢٠٠٦): رومانيا (٢٠٠٥): إسبانيا (٢٠٠٦): السويد (٢٠٠٦): سويسرا (٢٠٠٦): المملكة المتحدة (٢٠٠٦): قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية التابعة للأمم المتحدة (٢٠٠٧): الولايات المتحدة (٢٠٠٦).

الجدول ٣-٣ مقياس شفافية تجارة الأسلحة الصغيرة لعام ٢٠٠٧، يغطي كبار المصدرين^٤

الرخص المرفوض منها (حد أقصى ٣)	الرخص الممنوحة (حد أقصى ٤)	عمليات التسليم (حد أقصى ٤)	الشمول (حد أقصى ٦,٥)	الوضوح (حد أقصى ٥)	فرص الوصول (حد أقصى ٣)	الالتزام بالمواعيد (حد أقصى ١,٥)	قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية - الأمم المتحدة	تقرير التصدير (العام المشمول بالتغطية)	الاجمالي (حد أقصى ٢٥)	الولايات المتحدة الأمريكية
٠	٤	٣,٥	٥,٥	٤	٢	١,٥	X	X (٥,٥)	٢٠,٥	الولايات المتحدة الأمريكية
٠	٢	٤	٥,٥	٤	٢	١	X	X (٥,٤)	١٨,٥	فرنسا
٠	١	٣	٦,٥	٤	١,٥	١,٥	X	X (٥,٤)	١٧,٥	إيطاليا
٠	٠	٣	٦	٣,٥	١,٥	١,٥	X	X (٥,٥)	١٥,٥	النرويج
٠	٠	٣	٥,٥	٤	٢	١	X	X (٥,٥)	١٥,٥	المملكة المتحدة
٠	٢	٢	٤,٧٥	٤	١,٥	١	X	X (٥,٥)	١٥,٢٥	ألمانيا
٠	٠	٢	٥,٥	٤	٢	٠,٥	X	X (٥,٣)	١٤	فنلندا
٠	٠	٣	٥,٥	٢,٥	٢	١	X	X (٥,٤)	١٤	هولندا
٠	٠	٣	٤,٧٥	٢,٥	٢	١,٥	X	X (٥,٥)	١٣,٧٥	إسبانيا
٠	٠	٢	٥,٥	٣	٢	١	X	X (٥,٤)	١٣,٥	جمهورية التشيك
٠	٢	٢	٥	٢,٥	١,٥	٠	X	X (٥,٤)	١٣	النمسا
٠	٠	٢	٤,٧٥	٣	٢	١,٥	X	X (٥,٥)	١٢,٧٥	السويد
٠	٠	٣	٤,٥	٢,٥	٢	٠,٥	X	X (٥,٤-٥,٢)	١٢,٥	أستراليا
٠	٠	٢	٤,٥	٢,٥	٢	١,٥	X	X (٥,٥)	١٢,٥	سويسرا
٠	٠	٢	٤,٥	٢,٥	١,٥	١,٥	X	X (٥,٤)	١٢	اليونان - روسيا
٠	٠	٣	٤,٥	٢,٥	١	٠	X	—	١١	كندا
٠	٠	٣	٤,٥	٢,٥	١	٠	X	—	١١	كرواتيا
٠	٠	٣	٤	٢,٥	١	٠	X	—	١٠,٥	إيران

